

٤١٣٨، و ٤١٥٣، و ٤١٧١، و ٤١٩٠،
و ٤٢٠٠، و ٤٢٢٥)

في الجلسة ٤١٣٨^(١٥٧)، المعقودة في ١١ أيار/مايو
٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير بعثة
مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٥٨)، التي
أوفدت إلى كوسوفو في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل
٢٠٠٠. وفي هذا التقرير، لاحظت البعثة، في جملة أمور، أنه
رغم التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤
(١٩٩٩)، فقد ظل عدم كفاية الأمن المادي والاجتماعي
والاقتصادي يشكل مصدر قلق كبير. كما أكدت أن انعدام
حرية الحركة، وعدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية
والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل يؤدي إلى إعاقة عودة
المشردين داخليا، وبخاصة الصرب والعجر (الروما) في
كوسوفو.

وفي تلك الجلسة، بعد أن عرض رئيس البعثة
(بنغلاديش)^(١٥٩) التقرير، وافق جميع أعضاء المجلس على
النتائج التي توصل إليها التقرير.

وذكر ممثل الصين بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)
يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وأضاف أن وجود
الأمم المتحدة في كوسوفو ليس بأي حال بغرض مساعدة
السكان المحليين في الحصول على الاستقلال^(١٦٠).

(١٥٧) استمع المجلس في جلستيه ٤١٠٢ و ٤١٠٨، المعقودتين
كجلستين خاصتين في ١٦ شباط/فبراير و ٦ آذار/مارس
٢٠٠٠، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد، والممثل الخاص
للأمين العام، وقائد الوجود الأمني الدولي في كوسوفو.

(١٥٨) S/2000/363

(١٥٩) S/PV.4138، الصفحات ٢-٦.

(١٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

ثم وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(١٥٥)،
وتم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه
القرار ١٣٧١ (٢٠٠١)، الذي قام المجلس فيه، في جملة
أمور، بما يلي:

أكد من جديد التزامه بسيادة جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة والدول الأخرى في المنطقة وسلامتها
الإقليمية؛

دعا إلى التنفيذ التام للقرار ١٣٤٥ (٢٠٠١)؛

أيد تنفيذ الاتفاق الإطاري تنفيذا تاما وفي حينه، ويرفض
استخدام العنف سعيا لتحقيق الأغراض السياسية وشدد على أن
الحلول السياسية السلمية هي وحدها الكفيلة بتوفير مستقبل مستقر
وديمقراطي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛

طالب كافة الجهات المعنية بأن تضمن سلامة الأفراد
الدوليين العاملين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛

رحب بمجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
والوجود الأمني الدولي لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما.

دال - البنود المتعلقة بكوسوفو^(١٥٦)

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)،

و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)،

و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

المداولات المؤرخة ١١ أيار/مايو إلى ١٦

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسات

(١٥٥) S/2001/902

(١٥٦) في هذا الملحق، يستخدم مصطلح "كوسوفو" بمثابة اختصار
للمعنى "كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"
و "كوسوفو، دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود"، دون المساس
بالقضايا المتعلقة بالمركز.

وفي تلك الجلسة، التي دعي ممثلو إسبانيا وألبانيا والبرتغال إلى المشاركة فيها، وجه الرئيس (فرنسا) اهتمام المجلس إلى عدة وثائق^(١٦٣). واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بمناسبة مرور سنة على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشار الممثل الخاص، في إحاطته الإعلامية، إلى أنه رغم التقدم الذي أحرز منذ إنشاء البعثة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ فيما يتعلق، في جملة أمور، بعودة اللاجئين الألبان من سكان كوسوفو والتجريد من السلاح وإنشاء الإدارة المؤقتة، فما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجالات سيادة القانون وحماية حقوق الأقليات. وشدد على أن أوجه الإبهام في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن المركز المؤقت لكوسوفو، تتطلب إيضاحا فيما يتعلق بالمقصود بعبارة "استقلال ذاتي كبير القدر"^(١٦٤).

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم إزاء استمرار الحالة الأمنية الهشة التي ورد بيانها في تقرير الأمين العام ودعوا الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى كفالة تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورأى بعض المتكلمين أيضا أنه ينبغي

(١٦٣) رسائل من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يدعو فيها إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية للطوائف غير الألبانية (S/2000/491، وS/2000/497، وS/2000/508، وS/2000/525، وS/2000/526، وS/2000/527، وS/2000/553، وS/2000/547)؛ ورسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بشأن حادثين وقعوا على حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع كوسوفو، وذلك في ٢ نيسان/أبريل و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/552).

(١٦٤) S/PV.4153، الصفحات ٣-١٢.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن القلق بشأن تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتعلقة باحترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، وأشار في هذا الصدد إلى أن كل شيء تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يجب أن يتفق مع ذلك الحكم من القرار من أجل أن يكفل إدارة كوسوفو بقدر كبير من الحكم الذاتي في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأشار الممثل أيضا إلى مشكلة عودة عودة المفاوز المتفق عليها من جيش يوغوسلافيا وشرطتها إلى كوسوفو على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي لم تحل بعد^(١٦١).

وفي الجلسة ٤١٥٣، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠^(١٦٢). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن البعثة، بالتعاون الوثيق مع قوة كوسوفو، عملت على توطيد الهياكل المركزية وهياكل البلديات التي يشارك من خلالها سكان كوسوفو في الإدارة المؤقتة للإقليم. وبمشاركة الطوائف الاثنية من الألبان وغير الألبان على السواء في كوسوفو، أصبح تشكيل هذه الهياكل يعكس التركيبة السكانية في الإقليم على نحو أفضل، غير أن الحالة الأمنية لا تزال بوجه عام هشة على الرغم من تحقيق بعض التحسن. وأوضح الأمين العام أن عمليات مضايقة الطوائف غير الألبانية وتخويفها مستمرة بدرجات غير مقبولة وأشار إلى ما يواجهه بناء روح التعايش والتسامح من تعقيدات هائلة.

(١٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٦٢) S/2000/538، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي كلتا الجلستين، أدلى جميع أعضاء المجلس تقريرا
ببيانات^(١٦٩).

ورحب معظم المتكلمين بإجراء الانتخابات المقبلة،
رغم أن ممثل الاتحاد الروسي حذر من أن هذه الانتخابات
قد تؤدي إلى أزمة جديدة من شأنها أن تشكل تهديدا
للاستقرار والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، كرر الممثل
تأكيدَه أن الممثل الخاص أعطى لنفسه، في انتهاك للقرار
١٢٤٤ (١٩٩٩)، الحق الحصري في إدارة كوسوفو بدون
مشاورة مجلس الأمن وبدون التعاون مع سلطات جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية^(١٧٠).

وفي الجلسة ٤٢٠٠، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٠، عُرض على المجلس تقرير الأمين العام عن البعثة
المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١٧١). ولاحظ الأمين العام
في تقريره، في جملة أمور، أن البعثة استمرت في الأعمال
التحضيرية للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بحالة طوائف الأقليات
في كوسوفو، قال إن بعثة الأمم المتحدة ما زالت تشعر بقلق
عميق إزاء العنف المرتكب ضد الفئات العرقية غير الألبانية،
ولا سيما صرب كوسوفو وغجر كوسوفو. غير أن البعثة
رحبت بالدلائل الأخيرة على أن أعضاء الأقليات في
كوسوفو قد بدأوا في العودة إلى الإقليم، وأعربت عن
استمرارها في بذل الجهود الرامية إلى تشجيع عملية العودة.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية
قدمها الممثل الخاص للأمين العام، وبعد ذلك أدلى جميع
أعضاء المجلس ببيانات. وأفاد الممثل الخاص في إحاطته
الإعلامية عن التقدم الذي أحرزته البعثة منذ إنشائها في

للبعثة ولقوة كوسوفو أن تكفلا اتفاق إجراءهما تماما مع
القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٦٥).

وأكد ممثل الصين أنه على الرغم من وضوح أحكام
القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بمركز كوسوفو، فإن
بعض التدابير الإدارية التي اعتمدت في كوسوفو فيها مساس
بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد أوجد هذا
انطبعا خاطئا بأن كوسوفو في طريقها إلى الاستقلال. وأكد
كذلك أن أي محاولة تؤدي إلى استقلال كوسوفو هي أمر
خطير وغير قانوني^(١٦٦).

وأعرب ممثل أوكرانيا عن رأي مفاده أن الطريق
الوحيد المنظور لتسوية مسألة مركز كوسوفو في المستقبل هو
التوصل إلى اتفاق بشأنه بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية وألبان كوسوفو عن طريق المحادثات تحت رعاية
دولية. ولاحظ الممثل أن السيناريوهات الأخرى ربما تقوض
مناخ السلام المهش في المنطقة بأسرها، فضلا عن دور مجلس
الأمن ذاته^(١٦٧).

وفي الجلسة ٤١٧١، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه
والجلسة ٤١٩٠، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠،
استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين من الأمين العام المساعد
لعمليات حفظ السلام بشأن حالة تنفيذ القرار ١٢٤٤
(١٩٩٩). واشتملت هاتان الإحاطتان، في جملة أمور، على
استكمال لآخر تطورات الحالة الأمنية في الميدان والحالة
الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية المقبلة، وهي أول
انتخابات التي تعقد منذ إنشاء البعثة في عام ١٩٩٩^(١٦٨).

(١٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٠
(أوكرانيا).

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(١٦٨) S/PV.4171، الصفحات ٢-٩؛ وS/PV.4190، الصفحات
٧-٢.

(١٦٩) لم يُدل ممثل مالي ببيان في الجلسة ٤١٧١.

(١٧٠) S/PV.4190، الصفحة ٨.

(١٧١) S/2000/878، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي الجلسة ٤٢٢٥، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام. وبالإضافة إلى معظم أعضاء المجلس^(١٧٤)، أدلى ممثلو ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والنمسا^(١٧٥) ببيانات. ووصف الممثل الخاص، في إحاطته الإعلامية، الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بأنها تمثل نجاحا تقنيا. وفيما يتعلق بالمهام في أعقاب الانتخابات، شدد على الحاجة الملحة إلى (١) تحديد المقصود بـ "الحكم الذاتي بقدر كبير"؛ و (٢) تطوير مؤسسات الحكم الذاتي على النحو الذي ورد بشكل صريح في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ و (٣) تنظيم انتخابات عامة في جميع أنحاء كوسوفو^(١٧٦).

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم، ورحبوا بإنجازات الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي الوقت ذاته أعرب معظمهم عن الأسف إزاء عدم مشاركة الطائفة الصربية في كوسوفو في الانتخابات واتفقوا مع الإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص لكفالة أن يتمكن ممثلو تلك الطائفة والأقليات الأخرى من المشاركة في الإدارة البلدية المحلية. وشدد كثير من المتكلمين على أن التحدي التالي يتمثل في تنفيذ النتائج التي تسفر عنها الانتخابات البلدية وحثوا زعماء كوسوفو وشعبها على مواصلة التعاون مع البعثة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالانتخابات، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن العنف لم يتخللها، خلافا لتوقعات العديدين ومن بينهم بعض الموجودين في القاعة^(١٧٧). ولم يتفق ممثل

حزيران/يونيه ١٩٩٩، ويشمل إنشاء الهيكل الإداري المشترك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ومجلس كوسوفو الانتقالي، الذي تمثل فيه جميع المجتمعات المحلية، والمجلس الإداري المؤقت. وفيما يتعلق بعمل دعائم البعثة الأربع: يسّر عنصر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة مليون من اللاجئين إلى كوسوفو، وأنشأ عنصر الأمم المتحدة إدارة مدنية عاملة في جميع مجالات الحياة العامة في كوسوفو؛ وكان لعنصر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النامية دور كبير في تطوير القطاع الإعلامي والبدء في إنشاء دائرة شرطة كوسوفو؛ وساعد عنصر الاتحاد الأوروبي على إرساء الأسس لقيام سوق اقتصادية عاملة. وقال الممثل الخاص إن الاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ جارية على مدى الـ ١٤ شهرا السابقة، وأشار إلى أن جميع العناصر اللازمة قد توافرت لإجراء انتخابات ناجحة. وبالإشارة إلى أن الطائفة الصربية في كوسوفو قد قررت عدم المشاركة في الانتخابات، أكد الممثل الخاص أن البعثة عاقدة العزم على تعزيز التعايش بما يرسى أسس المصالحة في نهاية المطاف. وقال إن أول انتخابات ديمقراطية ستكون خطوة هامة للغاية في هذه العملية^(١٧٢).

وفي تلك الجلسة، على الرغم من أن معظم المتكلمين أعربوا عن تأييدهم وتشجيعهم للعملية الانتخابية، فقد أكد كل من ممثلي الاتحاد الروسي والصين عدم توافر الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية، لأن هذه الانتخابات يجب أن يُعد لها إعدادا كاملا، وأن تُجرى في مناخ يتسم بالحرية والسلام^(١٧٣).

(١٧٤) لم يدل ممثل هولندا ببيان.

(١٧٥) بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(١٧٦) S/PV.4225، الصفحات ٢-٩.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٧٢) S/PV.4200، الصفحات ٢-٧.

(١٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٥ (الصين).

أجل تنفيذه بشكل كامل، مع ضمان المشاركة الفعالة من حكومته في تلك العملية. وذكر عددا من الأولويات في هذا الصدد، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن مركز الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا وعودة قوة محدودة من قوات الجيش والشرطة اليوغوسلافية إلى هاتين المقاطعتين. وقال إنه في حين أن من السابق لأوانه تناول مسألة المفاوضات السياسية بشأن المركز النهائي لكوسوفو وميتوهيا، فإن حكومته، التي تعلق أهمية قصوى على سيادتها ووحدة أراضيها، تعرب عن الاستعداد للعمل على التوصل إلى حكم ذاتي واسع النطاق لكوسوفو وميتوهيا، في نطاق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٨٠).

وفي الجلسة نفسها، وجه ممثل الاتحاد الروسي الاهتمام إلى مسألة أخرى، فذكر أن رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) خطوة قد طال انتظارها حيث لبيت جميع المطالب التي جاءت في القرار^(١٨١).

المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٣٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٣٢، المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (هولندا) ببيان باسم المجلس^(١٨٢) جاء فيه أن المجلس، في جملة أمور:

روعته الهجمات التي شنت على منزل رئيس لجنة اتصال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في بريشتينا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر

(١٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨-٣٠.

(١٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٨٢) S/PRST/2000/35.

الاتحاد الروسي مع الممثل الخاص في تقييمه الإيجابي فيما يتعلق بالانتخابات، وأبرز أن القادة السياسيين من ألبان كوسوفو الذين شاركوا في هذه الحملة أداروها حول مسألة استقلال كوسوفو. وأشار أيضا إلى أن مراقبة ووقف الاتجاهات نحو انفصال كوسوفو ينبغي أن يكون من أولويات البعثة. وشدد على أن وضع كوسوفو في المستقبل بحاجة لأن يحسم ولكن ليس من خلال انتهاك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بل من خلال البدء في حوار بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبين زعماء كوسوفو^(١٧٨).

وعلق ممثل الصين بأن وفد بلده يلاحظ أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتبر نتيجة الانتخابات لاغية. وأشار إلى أن الطوائف غير الألبانية في كوسوفو لم تشارك مشاركة فعالة في الانتخابات بسبب الافتقار إلى الضمانات الأمنية لأعضاء المجموعات العرقية، ومن ثم فوفد بلده يتوقع من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تنفذ من التدابير ما يكفل تمثيلها. ورد ممثل الصين، علاوة على ذلك، ما رآه الاتحاد الروسي من أن الانتخابات اعتُبرت محليا كرمز لتحرك كوسوفو نحو الاستقلال، وأكد أن الاتجاه نحو استقلال كوسوفو إذا نما فسيكون ذلك منافيا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشار إلى أنه ينبغي أن يولي المجلس الاهتمام إلى هذا الاتجاه نحو الاستقلال في كوسوفو، وللعواقب التي يمكن أن يفرزها على الحالة في منطقة البلقان^(١٧٩).

وأكد ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جديد أن حكومة بلده الجديدة تؤيد تماما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وترى أنه "يمثل الأساس الرئيسي والوحيد لحل عادل ودائم" وشدد على أهمية المضي قدما على وجه السرعة من

(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨-١٩.

أعربت عن اعتقادها أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتابع بنشاط عملية تعريف الاستقلال الذاتي الكبير القدر بحيث يشارك سكان كوسوفو بقدر متزايد من المسؤولية في إدارة الإقليم. وفي هذا الصدد، لوحظ أن البعثة ستعمل عن كثب مع الدول الأعضاء وممثلي السكان المحليين على صياغة إطار لذلك وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأبدى الأمين العام القلق إزاء قلة العائدين من صرب كوسوفو وعدم التعاون بين صرب كوسوفو والبعثة. وقال إن استمرار الصراع في وادي بريسيفو في جنوب صربيا قد أدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وتقويض العلاقات بين كوسوفو والسلطات الاتحادية، وشكل تهديدا خطيرا للسكان المحليين والعلاقات بين المجتمعات المحلية داخل كوسوفو على حد سواء.

وفي تلك الجلسة، التي أدلى فيها جميع أعضاء المجلس ووزير الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بيانات، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تتماشى مع تقرير الأمين العام السالف الذكر.

وأعرب معظم المتكلمين عن قلقهم البالغ إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في وادي بريسيفو وأكدوا أنها تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي. وأحاط بعضهم علما بالتدابير التي اتخذتها البعثة وقوة كوسوفو للحد من العنف، وحثوا ألبان كوسوفو على المشاركة في الحوار السياسي.

وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أنه يلزم أن يكفل مجلس الأمن والأمين العام إحكام المراقبة لأنشطة البعثة لأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجري تنفيذه جزئيا وعلى نحو غير مرضٍ. وأشار إلى ضرورة قيام تعاون بناء على الفور بين البعثة وقوة كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)،

٢٠٠٠، وكذلك على رجال شرطة صربيين في جنوب صربيا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وأدان تلك الهجمات بشدة؛

دعا إلى إلى إجراء تحقيق فوري كامل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛

طلب إلى القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مواصلة بذل جميع الجهود اللازمة لمنع شن المزيد من الهجمات؛

طلب من جميع المعنيين أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل من أعمال العنف وأن يتعاونوا مع القوة الأمنية ومع البعثة.

المقرر المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٥٠): بيان من

الرئيس

في الجلسة ٤٢٤٩، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(١٨٣). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن تقدما كبيرا قد أحرز فيما يتعلق بنجاح الانتخابات البلدية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على الرغم من عدم مشاركة الطائفة الصربية في كوسوفو، وإنشاء الجمعيات البلدية المؤقتة. وقال إن البعثة واصلت بذل جهودها الرامية إلى توطيد وتعزيز الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة. وأفاد الأمين العام بأن التغييرات الأخيرة في حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تجدد الأمل لدى شعب الجمهورية فحسب، بل أتاحت للبعثة أيضا فرصة جديدة لتحسين المشاورات مع السلطات الاتحادية، والدخول في حوار بناء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفيما يتعلق بالإدارة المؤقتة، قال إن البعثة

(١٨٣) S/2000/1196، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات التي حدثت في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأدلى ببيانات، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، ممثلاً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(١٨٧).

وأشار وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية، فيما يتعلق بطوائف الأقليات في كوسوفو، إلى أن صرب كوسوفو وممتلكاتهم لا تزال هدفاً لأحداث العنف بما في ذلك إحراق الممتلكات والهجوم بالقنابل. وفيما يتعلق بالحالة في جنوب صربيا، لاحظ أن البيئة الأمنية في وادي بريسيفو ظلت متوترة مع أن مخاطر نشوب صراع كبير تبدو متناقصة. وتكلم وكيل الأمين العام أيضاً بالتفصيل عن التطورات في الهياكل السياسية والإدارية في كوسوفو والتقدم المحرز في المسائل المدنية^(١٨٨). وأعرب معظم المتكلمين عن القلق فيما يتعلق بالأمن في كوسوفو وما حولها، بما في ذلك وادي بريسيفو، وركزوا في ملاحظاتهم على مواضيع الانتخابات، وضرورة المصالحة بين الطوائف العرقية في كوسوفو والجهاز القضائي، والسجناء السياسيين، وعودة اللاجئين والأشخاص المفقودين والمحتجزين، والانتعاش الاقتصادي.

ودعا ممثل النرويج البعثة وقوة كوسوفو إلى بذل كل جهد ممكن لمنع الأنشطة التي يمكن أن تزعزع استقرار الحالة في المنطقة، وأن تؤثر سلباً على التطورات داخل كوسوفو^(١٨٩).

وأبرز ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في البيان الذي أدلى به المشاكل الأمنية الرئيسية، الناجمة عن إغارات

بما في ذلك كفالة الظروف الملائمة لعودة المشردين داخليا واللاجئين وإعداد جدول زمني ووضع الشروط اللازمة لعودة الأفراد العسكريين التابعين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأفراد الشرطة الصرب إلى كوسوفو^(١٨٤).

وفي الجلسة ٤٢٥٠، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو^(١٨٥). وأدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس^(١٨٦)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

دعا إلى حل الجماعات الألبانية الإثنية المتطرفة؛ ودعا إلى انسحاب جميع الأشخاص غير المقيمين المشاركين في أنشطة متطرفة من المنطقة وخاصة من منطقة الأمان البرية؛

رحب بالتزام السلطات اليوغوسلافية بالعمل صوب التوصل إلى تسوية سلمية؛

رحب بالتدابير المحددة التي اتخذتها قوة كوسوفو لمعالجة المشكلة، ومن بينها تشديد الرقابة على الحدود، ومصادرة الأسلحة، وتعطيل الأنشطة غير المشروعة التي تم تحديدها داخل كوسوفو بالقرب من الحدود الإدارية الشرقية؛

رحب بالحوار بين قوة كوسوفو والسلطات اليوغوسلافية والصربية.

المداولات المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ (الجلستان ٤٢٥٨ و ٤٢٧٧)

في الجلسة ٤٢٥٨، المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل
(١٨٤) الصفحة ٢٣.

(١٨٥) S/2000/1196، المقدم عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(١٨٦) S/PRST/2000/40.

(١٨٧) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

(١٨٨) الصفحات ٢-٧.

(١٨٩) الصفحة ٢١.

العام لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى معظم أعضاء المجلس^(١٩٦)، أدلى ببيان كل من ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(١٩٧)).

وأشار وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية إلى أنه، رغم كون الحالة لا تزال مثيرة للقلق في وادي بريسيفو، الذي لوحظت فيه بعض الأنشطة التدريبية، فقد واصلت البعثة وقوة كوسوفو الاضطلاع بدور رئيسي في رصد الجانب الكوسوفي من الحدود الإدارية^(١٩٨).

وأدان معظم المتكلمين أعمال العنف الجارية في جنوب صربيا ومناطق أخرى داخل كوسوفو، وأشاروا إلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(١٩٩). ورأى ممثل النرويج، وعلى غرار أعضاء آخرون، أن الوضع المتوتر في جنوب صربيا يهدد بأن يصبح بؤرة الصراع التالية في البلقان، وحث على معالجة الأزمة على الفور^(٢٠٠).

وأعرب ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن عدم رضائه عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، وقال إنه لم يُبذل ما فيه الكفاية لتنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأكد أن المحاولات المتعجلة وغير الملائمة الرامية إلى التسوية من خلال عقد "ما يسمى بانتخابات عموم كوسوفو" لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة، وشدد على

"الإرهابيين"، في المنطقة الآمنة البرية، وأشار إلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(١٩٠)، داعيا المجلس وقوة كوسوفو إلى اتخاذ مزيد من التدابير النشطة والقوية للتغلب على هذا الوضع^(١٩١).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي، فيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو، عن اعتقاد وفده بأن توقيت هذه الانتخابات ينبغي أن يحدد على أساس تقييم لمدى ما ستقدمه من مساعدة في تحقيق تسوية شاملة في كوسوفو^(١٩٢). واتفق بضع متكلمين مع رأي الممثل الخاص أنه قبل إجراء الانتخابات ينبغي وضع إطارها القانوني^(١٩٣). وحذر ممثل الصين من أن هذه الانتخابات يمكن أن تكون لها آثار سلبية خطيرة، وشدد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) شديد الوضوح بشأن المركز النهائي لكوسوفو^(١٩٤).

وفي الجلسة نفسها، رأى ممثل الولايات المتحدة أن كوسوفو لن تنعم أبدا بالسلام والاستقرار ما لم يحسم وضعها القانوني. وأكد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينص بجلاء على أن كافة البدائل تظل مطروحة ويحدد القيام بعملية دون إملاء الحل. وفي هذا السياق، شدد على أن شروط أية تسوية نهائية لا بد وأن تكون مقبولة من الطرفين وأن يساندها المجتمع الدولي، فلا يوجد نهج آخر يمكن أن يؤدي إلى حل دائم ومستقر^(١٩٥).

وفي الجلسة ٤٢٧٧، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين

(١٩٦) لم يدل ممثل مالي ببيان.

(١٩٧) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولبنانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

(١٩٨) S/PV.4277، الصفحة ٥.

(١٩٩) S/PRST/2000/40.

(٢٠٠) S/PV.4277، الصفحة ٢١.

(١٩٠) S/PRST/2000/40.

(١٩١) الصفحة ٣٢.

(١٩٢) الصفحة ١٤.

(١٩٣) الصفحة ١٢ (جامايكا)؛ والصفحة ١٩ (أوكرانيا).

(١٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(١٩٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ - ١١.

الإطار القانوني للحكم الذاتي المؤقت قبل إجراء الانتخابات^(٢٠٦).

المقرر المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٩٨): بيان من الرئيس

في الجلستين ٤٢٩٦ و ٤٢٩٨^(٢٠٧)، المعقودتين في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١^(٢٠٨). ولاحظ الأمين العام في تقريره. في جملة أمور، أنه على الرغم من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه البعثة، فقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ ولايتها. ونظرا لانتهاج مرحلة الطوارئ إلى حد كبير، انصبّ التركيز على بناء القدرات لوضع الأساس اللازم لإعداد إطار قانوني للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وبدأت المشاورات مع ممثلين للطوائف في كوسوفو. وأشار الأمين العام إلى أن تردد كثير من زعماء كوسوفو في اعتناق المبادئ التي يقوم عليها الحكم الذاتي اعتناقا كاملا يُقوّض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، شدد على أنه يتحتم على القيادة السياسية لكوسوفو أن تقرر نهائيا استعدادها لتولي مسؤولية الحكم الذاتي لمجتمع ديمقراطي ومتسامح وشامل لجميع الطوائف، ولاقتصاد سوقي منظم تنظيما جيدا، وأن تبرهن على ذلك.

وفي الجلسة ٤٢٩٦، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو كل من ألبانيا وبلغاريا وتركيا

ضرورة الإعداد للانتخابات بالتعاون مع السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية^(٢٠٩).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن الأمل في أن تجرى الانتخابات على نطاق كوسوفو في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٠١^(٢١٠).

وفي تلك الجلسة، شدد عدد من المتكلمين على أنه يتعين اتخاذ الخطوات التالية قبل الانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو: التحديد الواضح لطبيعة ومهام والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي؛ والتنفيذ الكامل لنتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠٠٠؛ واستكمال تسجيل الناخبين بحيث تكون جميع الفئات العرقية ممثلة تمثيلا مناسباً في الانتخابات المقبلة^(٢١١). وحذر ممثل النرويج من أن إجراء انتخابات قبل الأوان، أو انتخابات لم يمهّد لإجرائها بشكل جيد، يهدد بتقويض الاستقرار الذي يعمل المجلس على دعمه^(٢١٢). وشدد ممثل الاتحاد الروسي على الحاجة إلى المشاركة الكاملة من بلغراد في الأعمال التحضيرية للانتخابات، وأعرب عن شكه في مدى استصواب المحاولات الرامية إلى التعجيل بموعد إجراء الانتخابات قبل توفير الظروف الضرورية لعودة نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين. ورأى، وحذا حذوه ممثل أوكرانيا^(٢١٣)، أن يكون هناك قدر أكبر من الوضوح في تعريف مفهوم الحكم الذاتي لكوسوفو في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتعزيز

(٢٠١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٢٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٢٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧-١٨ (الصين)؛ والصفحة ١٨ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٤ (السويد)؛ والصفحة ٢١ (النرويج).

(٢٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-٩.

(٢٠٧) في الجلسة ٤٢٨٦، المعقودة كجلسة خاصة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١، أجرى المجلس مناقشة بناءة مع رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

(٢٠٨) S/2001/218، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الوقت المناسب لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو، و "ليس العكس" (٢١٠).

وفيما يتعلق بالانتخابات، حذر ممثل الاتحاد الروسي من أن "الاندفاع إلى إجراء الانتخابات" قبل عودة اللاجئين وضمان الأمن اللازم لجميع سكان المنطقة من شأنه أن يعزز الطابع أحادي الإثنية لكوسوفو وأن يزيد من حدة النعرة القومية في المنطقة. وشدد على أهمية أن تجعل بعثة الأمم المتحدة من الواضح تماما ما تعنيه عبارة "استقلال ذاتي" في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأكد ضرورة المشاركة المباشرة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وليس الاكتفاء بإخطارها (٢١١). ورأى ممثل فرنسا أنه يمكن عقد الانتخابات بمجرد تلبية بعض الشروط وأن تحديد تاريخ لإجراء الانتخابات سابق على ذلك بمثابة مخاطرة (٢١٢). وذهب ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى أنه قبل إجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو لا بد من تلبية بعض الشروط، مثل عودة جميع المشردين داخليا، وكذلك إنشاء إطار قانوني فيه تحديد واضح لصلاحيات الهيئات المنتخبة (٢١٣)

وفي الجلسة ٤٢٩٨، استنادا إلى تقرير الأمين العام (٢١٤)، أدلى الرئيس (أوكرانيا) ببيان باسم المجلس (٢١٥)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بإنشاء فريق عامل تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام لوضع إطار عمل قانوني للمؤسسات المؤقتة المعنية بإقامة حكم

(٢١٠) S/PV.4296، الصفحات ٣-٦.

(٢١١) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢١٣) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠-٤٢.

(٢١٤) S/2001/218.

(٢١٥) S/PRST/2001/8.

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) (٢٠٩).

وقدم الممثل الخاص إحاطة إعلامية للمجلس بشأن مركز البعثة والتحديات المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشار إلى أنه لدى توليه منصبه قدم موجزا لخريطة الطريق التالية لعمل البعثة: وضع إطار قانوني لحكم ذاتي واسع النطاق يؤدي إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء كوسوفو؛ وتعزيز إنفاذ القوانين ونظام العدالة الجنائية في كوسوفو؛ وتهيئة الظروف الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم بذاته؛ وإقامة تعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية، أشار الممثل الخاص إلى أن التطورات التي حدثت في وادي بريسيفو، بينما لا تدخل في نطاق مهمته، لها أثر مباشر على الاستقرار الداخلي وعلى العملية السياسية في كوسوفو. وأكد أن البعثة تؤيد بقوة تدخل المجتمع الدولي ومساندته للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي يجعل من الممكن الاستغناء عن منطقة السلامة البرية. وأشار أيضا إلى أن أعمال المتطرفين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع في المنطقة. ولئن كانت هذه مشكلة داخلية أولا وقبل كل شيء، فإنه من المهم أن تدعم قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في حل المشاكل العاجلة، بما في ذلك إحكام الرقابة على الحدود. وفي الختام، نوه الممثل الخاص إلى أن من الشروط المسبقة اللازمة لتهيئة بيئة أمنية أفضل إقامة حكومة ذاتية مؤقتة فعالة من خلال إنشاء إطار قانوني، يتبعه في (٢٠٩) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

الاتحادية والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٢١٦))،
بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس.

وأشار وكيل الأمين العام في إحاطته إلى استمرار
الفريق العامل المشترك في العمل المكثف على وضع الإطار
القانوني. ونوه إلى أنه خلال اجتماع الممثل الخاص مع رئيس
صربيا، فويسلاف كوستونيتشا، أكد الرئيس تأييده لمشاركة
صرب كوسوفو في الفريق العامل، إذا لقي ذلك تأييد
الخبراء. وأشار وكيل الأمين العام، استنادا إلى التقدم الذي تم
إحرازه، إلى أنه سيكون من الممكن إجراء الانتخابات قبل
نهاية العام، وقال إنه يجري بذل كل جهد ممكن لكفالة
المشاركة الكاملة من صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات
العرقية. وبعد الإشارة إلى التقدم المحرز على الصعيد المحلي
بإنشاء مجالس بلدية تعمل بشكل ديمقراطي، لاحظ وكيل
الأمين العام أنه لا يزال هناك ما يدعو للقلق فيما يتعلق
بإضفاء الطابع السياسي الواضح على الإدارة المدنية البلدية.
وأبلغ المجلس أنه في محاولة لإيلاء الأولوية للقانون والنظام،
تواصل العمل على تنظيم عمل مؤسسات الشرطة
والمؤسسات القضائية في إطار دعامة واحدة جديدة من
دعائم البعثة. وفيما يتعلق بالعلاقات مع حكومة جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية، أشار إلى عدة تطورات إيجابية في
العلاقات بين البعثة وبلغراد، ومنها فتح مكتب بعثة الأمم
المتحدة في بلغراد^(٢١٧).

وأكد معظم المتكلمين مجددا تأييدهم للمجالات
الأربعة ذات الأولوية التي حددها الممثل الخاص، ورحبوا
بالتقدم المحرز. وأبرز معظمهم أيضا ضرورة أن تجري صياغة
الإطار القانوني والعملية الانتخابية بمشاركة كاملة من جميع

(٢١٦) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية
التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا
ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

(٢١٧) S/PV.4309، الصفحات ٢-٨.

ذاتي ديمقراطي ومستقل في كوسوفو، وشدد على أهمية أن تكون كافة
الجماعات العرقية ممثلة في عمل هذا الفريق؛

دعا جميع الأطراف إلى دعم جهود بعثة الأمم المتحدة في
كوسوفو من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق مستقر في
كوسوفو وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في عموم
كوسوفو؛

رحب بالعلاقات الوثيقة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو؛

دعا إلى إنهاء جميع أعمال العنف في كوسوفو، وخاصة
الأعمال ذات الدوافع العرقية، وحث جميع القادة السياسيين في
كوسوفو على إدانة هذه الأعمال ومضاعفة الجهود من أجل نشر
التسامح بين القوميات الإثنية؛

ظل يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في بعض البلديات في
صربيا الجنوبية نتيجة أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة
الألبانية؛

رحب باتفاقات وقف إطلاق النار التي وقعت في ١٢ آذار/
مارس ٢٠٠١ ودعا إلى الالتزام الصارم بأحكامها؛

رحب بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي في
الإذن لقائد القوة الدولية في كوسوفو كي يسمح بعودة محسوبة
لقوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منطقة الأمان البرية.

المداولات المؤرخة ٩ نيسان/أبريل و ١٩
حزيران/يونيه و ٢٢ حزيران/يونيه
٢٠٠١ (الجلسات ٤٣٣١، و ٤٣٠٩،
و ٤٣٣٥)

في الجلسة ٤٣٠٩، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل
٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين
العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات في تنفيذ القرار
١٢٤٤ (١٩٩٩). وأدلى ببيانات ممثلا جمهورية يوغوسلافيا

الوضع الراهن في كوسوفو غير مقبول وأنه يتعين المضي بالعملية السياسية قدما وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي الجلسة ٤٣٣٥، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن المذكور أعلاه وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١^(٢٢٣). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن البعثة تواصل إحراز تقدم مطرد في تنفيذ ولايتها ولا سيما من خلال إعداد الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، الذي سيشكل الأساس للانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأكد أن الإطار الدستوري يمثل صياغة متوازنة لمفهوم "الاستقلال الذاتي الملموس" المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). غير أنه أشار إلى أن نجاح الحكومة المؤقتة يتوقف على مشاركة جميع الطوائف. وأضاف أن الحالة الأمنية المتوترة التي يتخللها اندلاع موجات من العنف ضد أقليات كوسوفو ظلت تشكل أكبر تهديد لبلوغ أهداف المجتمع الدولي.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأدلى ببيانات، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، ممثلو كل من ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسويد (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٢٢٤).

وركز وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية على التحديات المترابطة الرئيسية التي تواجه كوسوفو، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالأمن، وعودة اللاجئين والمشردين

الطوائف، وأعربوا في هذا الصدد عن ترحيبهم بالدعم الذي تعهد به رئيس جمهورية صربيا. وناشد كثير من المتكلمين البعثة وقوة كوسوفو أن تكتنفا جهودهما للحد من العنف والتطرف في كوسوفو.

وأكد بعض المتكلمين أنه ينبغي توفير الظروف الأمنية اللازمة لكفالة مشاركة جميع الطوائف العرقية في كوسوفو^(٢١٨). وفيما يتعلق بالحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى كوسوفو، دعا عدة متكلمين إلى مزيد من الصرامة في تنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)^(٢١٩).

ورأى ممثل تونس أنه ينبغي للمجلس أن يفكر على وجه السرعة في استراتيجية لخروج بعثة الأمم المتحدة بالنظر إلى تعقيد الحالة في المنطقة بوجه عام^(٢٢٠). وفي ضوء هذا البيان، أعرب ممثل سنغافورة عن عدم يقينه فيما إذا المجلس يتحرك إلى الأمام أم إلى الخلف فيما يتعلق بالهدف النهائي المتمثل في رفع مسألة كوسوفو من جدول أعماله^(٢٢١).

وفي الجلسة ٤٣٣١، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، التي لم يدل فيها بيانات، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو التي اضطلع بها في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١^(٢٢٢). ودُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمشاركة في الجلسة. وقام رئيس المجلس (بنغلاديش) بعرض التقرير بصفته رئيس البعثة. وشملت النتائج التي توصلت إليها البعثة التسليم بأن

(٢١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (النرويج).

(٢١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٨ (جامايكا)؛ والصفحة ٢١ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٦ (مالي).

(٢٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٢٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٢٢) S/2001/600.

(٢٢٣) S/2001/565، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(٢٢٤) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

ورغم إعراب معظم المتكلمين عن تأييدهم الاستراتيجية السياسية للبعثة فيما يتعلق بوضع الإطار الدستوري والانتخابات المقبلة، فقد انتقد ممثل الاتحاد الروسي عدم تضمن الإطار الدستوري أي إشارة إلى ضرورة الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك ما جاء فيه من نص أساسي على احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية^(٢٢٦). ولاحظ ممثل سنغافورة أن وضع كوسوفو السياسي واضح في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا ينبغي أن يسمح له بإيجاد مزيد من الانقسامات في كوسوفو، بكل ما تنطوي عليه من آثار سلبية^(٢٢٧).

وفي الجلسة ٤٣٥٠، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه والجلسة ٤٣٥٩، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأدى بيانات، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس تقريرا^(٢٢٨)، ممثلو كل من بلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٢٢٩)) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وتناول وكيل الأمين العام بالتفصيل في إحاطتيه الإعلاميتين، في جملة أمور، التطورات بشأن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو وتسليم السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، والجهود الرامية إلى إشراك طوائف الأقليات، وتحسين حالة القانون والنظام، وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وحذر من أن الطائفة الصربية في

(٢٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٢٨) لم يدل ممثل تونس ببيان في الجلسة ٤٣٥٠.

(٢٢٩) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

داخليا، وتدابير بناء الثقة، وإجراء الانتخابات المزمع إجراؤها على نطاق كوسوفو في وقت لاحق من تلك السنة. وأشار إلى أن البعثة سوف تركز على إيجاد تدابير لبناء الثقة في جميع أنحاء كوسوفو. وفيما يتعلق بعمليات عودة المشردين داخليا واللاجئين، ذكر أن تلك العملية ينبغي أن تتم في ظل ظروف آمنة ومستدامة. وقال إنه يتطلع إلى أن تدعم حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية البعثة في جهودها وذلك، في جملة أمور، من خلال تشجيع طائفة صرب كوسوفو على المشاركة في الانتخابات واحتلال المكان الذي يستحقونه في الحكومة المؤقتة. ونوه وكيل الأمين العام إلى أن بعثة المجلس أعربت في تقريرها عن اتفاقها مع الآراء التي وردت في تقرير الأمين العام^(٢٣٠).

وأشار معظم المتكلمين إلى ضرورة إحراز تقدم كبير في الحالة الأمنية لكفالة عودة اللاجئين والمشردين داخليا ومشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية، وأدانوا بشدة العنف والتطرف وكرروا استعدادهم لدعم كل من ينحازون لجانب الاعتدال. وأثنى المتكلمون على المبادرات التي اتخذتها البعثة في مجال القانون والنظام، بما في ذلك إنشاء ركيزة جديد وإصدار الأنظمة الثلاثة الأخيرة ذات الصلة، وأعربوا عن تأييدهم اعتزام البعثة أن تنشئ وظيفة جديدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام ليتراأس تلك الركيزة، وكذلك الحاجة إلى تعيين قضاة ومدعين عامين دوليين إضافيين. ورحب معظم المتكلمين ترحيبا حارا بتحسين العلاقات بين البعثة وبلغراد، وحثوا على مواصلة تطويرها، وأثنوا على الدعوة التي وجهتها بلغراد لصرب كوسوفو إلى التسجيل للانتخابات المقبلة، وشجعوا على استمرار التعاون مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

(٢٣٠) S/PV.4335، الصفحات ٢-٥.

قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)
المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨
المقرر المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
(الجلسة ٤٣٦٦): القرار ١٣٦٧
(٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٦٦، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمشاركة فيها، وجه رئيس المجلس (فرنسا) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام^(٢٣٣). ثم وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(٢٣٤)، ومن ثم طُرح للتصويت واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٣٦٧ (٢٠٠١)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

قرر إنهاء تدابير الحظر المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)؛
قرر كذلك حل اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٩ من قراره ١١٦٠ (١٩٩٨).

كوسوفو لم تشارك بعد في تسجيل الناخبين بأعداد كبيرة، وأعرب عن الأمل في أن تساعد إشارات بلغراد الواضحة لصرب كوسوفو بالتسجيل على عكس هذا الاتجاه^(٢٣٠).

وأعرب معظم المتكلمين عن خيبة أملهم إزاء انخفاض مستوى التسجيل بين سكان كوسوفو غير الألبان للانتخابات المزمع إجراؤها وأكدوا مجددا ضرورة المشاركة الكاملة من جميع الطوائف. ورحبوا بالدعم الذي تقدمه السلطات الصربية في تشجيع صرب كوسوفو على التسجيل ودعوها إلى تقديم دعمها الثابت والمستدام في مرحلة ما قبل الانتخابات.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى تأييد حكومته الكامل لرفع الحظر، على النحو الذي جرت مناقشته مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الزيارة التي قام بها المجلس في حزيران/يونيه^(٢٣١). وتأييدا للبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، أكد ممثل الاتحاد الروسي مجددا، وشاركه في ذلك ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، موقفه المحبذ لرفع الحظر المفروض على الأسلحة^(٢٣٢).

(٢٣٣) S/2001/849، التي ذكر فيها أن السلطات الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون تعاوننا ببناء مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وأعرب عن اعتقاده بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد امتثلت لأحكام القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) واقترح أن يعيد مجلس الأمن النظر في أشكال الحظر المفروضة بموجب الفقرة ٨ من ذلك القرار.

(٢٣٤) S/2001/854.

(٢٣٠) S/PV.4350، الصفحات ٢-٦، و S/PV.4359، الصفحات ٢-٧.

(٢٣١) S/PV.4359، الصفحة ٨.

(٢٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٠ (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة).

والقضاء. غير أن استمرار النشاط الإجرامي بين الأعراق ظل يشكل مصدر قلق كبير.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام على أساس التقرير المذكور أعلاه. وأدى بيانات ممثلو من ألبانيا وبلجيكا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٢٣٨)) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس.

وفي الجلسة ٤٣٨٨، المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه. ودُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحضور الجلسة. ثم أدى الرئيس (أيرلندا) بيان باسم المجلس^(٢٣٩)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بالانتخابات التي ستجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر كأساس لإقامة مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطي كما ينص على ذلك الإطار المؤسسي للحكم الذاتي المؤقت، الذي سيتمتع بموجبه شعب كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بقدر كبير من الاستقلال الذاتي وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

أكد مسؤولية زعماء كوسوفو المنتخبين عن التقييد التام بأحكام الوضع النهائي الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

أيد الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو من أجل تحسين حالة الأمن العام؛
دعا قادة كوسوفو من الألبان إلى دعم هذه الجهود بفعالية من أجل تعزيز الأمن وتشجيع العودة، ومكافحة التطرف، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية؛

(٢٣٨) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا أيضا عن تأييدها لهذا البيان.

(٢٣٩) S/PRST/2001/27

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)،
١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)،
و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)
المقرر المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٨٨): بيان من
الرئيس

في الجلسة ٤٣٨٧^(٢٣٥)،^(٢٣٦)، المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو^(٢٣٧). وأشار الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، إلى أن البعثة واصلت العمل بشكل مكثف بشأن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وتنفيذ الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، وبناء القدرات في مجال إدارة العامة من أجل الإعداد لنقل السلطة الذي من شأنه أن يحقق الاستقلال الذاتي للموس لشعب كوسوفو على النحو المحدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقال إن البعثة، على الرغم من بعض الصعوبات، قد حطت خطوات هامة في تعزيز الأمن والقانون والنظام من خلال إنشاء ركيزة الشرطة

(٢٣٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشات التي جرت في تلك الجلسة، انظر الفصل الأول، الجزء الخامس، الحالة ٦، فيما يتعلق بالحالات الخاصة لتطبيق المواد ٢٧-٣٦ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

(٢٣٦) في الجلسة ٤٣٧٣، المعقودة كجلسة خاصة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نظر المجلس في البند المعنون "إحاطة مقدمة من صاحب السعادة نيبوشا تشوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". وفي تلك الجلسة، أجرى المجلس مناقشة تفاعلية بناء مع نائب رئيس وزراء صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

(٢٣٧) S/2001/926، Add.1، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

دعا جميع الرجال والنساء في كوسوفو إلى الإدلاء بأصواتهم؛
رحب بتوقيع الوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تم التوقيع
عليها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من قبل الممثل الخاص للأمين
العام والممثل الخاص لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية صربيا؛

شدد على أن من واجب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي
وجميع المعنيين احترام الأحكام المتعلقة بالوضع النهائي المنصوص عليها
في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) احتراماً تاماً.

المقرر المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٧٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٣٠، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠١، والجلسة ٤٤٥٤، المعقودة في ٢١ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين
بشأن التطورات في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قدمهما
الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ
السلام، على التوالي. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس،
أدى كذلك بيان كل من ممثلي إسبانيا وأوكرانيا وبلجيكا
(باسم الاتحاد الأوروبي) وجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية^(٢٤٢). وفي الجلسة ٤٤٥٤، أدرج المجلس في جدول
أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٢^(٢٤٣). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن انتخاب
جمعية كوسوفو، الذي أجري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠١، يعتبر عملية ناجحة جدا على وجه العموم. وبمجرد
إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت ستبدأ بعثة الأمم

(٢٤٢) لم يدل ممثل بلجيكا ببيان إلا في الجلسة ٤٤٣٠، وأدى ممثلا
إسبانيا وأوكرانيا ببيانين في الجلسة ٤٤٥٤.

(٢٤٣) S/2002/62، المقدم عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أكد على الحاجة إلى التنظيم السليم وتوفير الأمن الكافي
لانتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ورحب بمواصلة اتخاذ الخطوات
اللازمة في هذا الصدد؛

دعا نساء ورجال كوسوفو جميعاً إلى التصويت في
انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر؛

أثني على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتشجيعها
طائفة صرب كوسوفو على التسجيل للانتخابات مما يؤكد على طابع
التعددية العرقية الذي تتسم به كوسوفو، ودعاها أيضاً إلى أن تشجع
فعلاً على أكبر قدر ممكن من المشاركة في التصويت؛

أكد على أهمية إدماج طائفة صرب كوسوفو في الهياكل التي
وضعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛

شجع على مواصلة إجراء حوار بناء بين البعثة وسلطات
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

المقرر المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٠٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٠٩، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠١، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
للمشاركة فيها، ووجهت رئيسة المجلس (جامايكا) اهتمام
المجلس إلى رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
موجهة من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الأمين
العام^(٢٤٠). ثم أدلت ببيان باسم المجلس^(٢٤١)، قام فيه المجلس،
في جملة أمور، بما يلي:

(٢٤٠) S/2001/1051، التي يجيل بها رسالة من رئيس جمهورية
يوغوسلافيا السابقة عن الوثيقة المشتركة التي وقعت عايتها
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة بشأن تنفيذ القرار ١٢٤٤
(١٩٩٩) والانتخابات المقرر إجراؤها في كوسوفو في ١٧
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٢٤١) S/PRST/2001/34

الخدمات اللازمة للجمعية القادمة بما في ذلك توفير الأمن لبعض أعضاء الجمعية^(٢٤٥).

وأعرب معظم المتكلمين عن ارتياحهم للطريقة المنظمة والسلمية نسبياً التي جرت بها الانتخابات، فضلاً عن مشاركة الناخبين الواسعة التمثيل. غير أن ممثل سنغافورة وجه الانتباه إلى انخفاض مشاركة الطائفة الصربية نسبياً (٤٦ في المائة)، وأكد الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتوفير الأمن لذلك الجزء من المجتمع^(٢٤٦).

علاوة على ذلك، أعرب ممثل سنغافورة عن ضرورة البدء في تناول مسألة تحديد استراتيجية للخروج، تمسحياً مع مذكرة رئيس المجلس بشأن هذا الموضوع^(٢٤٧). وأشار إلى ما قرره المجلس، في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، من أنه ينبغي أن تيسر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو "عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الحسبان" وتساءل عن الوقت الذي سيعقد فيه الاجتماع الدولي الذي تدعو إليه تلك الاتفاقات^(٢٤٨).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تأييده الرأي السائد على نطاق واسع بين البلدان المشاركة في عملية التسوية وهو أن عملية تحديد الوضع النهائي لكوسوفو ينبغي أن تجرّد لبعض الوقت في المستقبل^(٢٤٩).

وأكد ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يكفل السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، "ما زال يمثل الأساس

المتحدة في نقل الصلاحيات، مع الإبقاء على السلطات المحتفظ بها للممثل الخاص^(٢٤٤). ونوه الأمين العام إلى أن ممثله الخاص ونائب رئيس وزراء صربيا قد وقعا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على وثيقة مشتركة تتيح، أولاً، تزويد السلطات اليوغوسلافية بقائمة رسمية بالتدابير التي اتخذتها البعثة أو بصدد اتخاذها من أجل مساعدة صرب كوسوفو بحيث تيسر تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات؛ وثانياً، توفير أساس متين لعلاقة تعاونية مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتعيد الوثيقة المشتركة تأكيد المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعرض بالتفصيل عدداً من المجالات ذات الاهتمام المشترك والمصلحة المتبادلة، من قبيل: إحراز تقدم سريع في عمليات العودة؛ وإدماج صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة؛ وإنشاء نظام للعدالة متعدد الأعراق غير متحيز. ويتمثل أحد الأحكام الرئيسية في الوثيقة المشتركة في تشكيل فريق عامل رفيع المستوى ليكون المنتدى الرسمي للحوار والتعاون بين البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من جهة، وسلطات بلغراد من جهة أخرى. وذكر الأمين العام أنه أياً كان القرار النهائي بشأن وضع كوسوفو فإن العلاقة بين بريشتينا وبلغراد ستكون حاسمة بالنسبة لرفاه المنطقة في المستقبل.

وفي الإحاطتين الإعلاميتين، قدم الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام للمجلس معلومات مستكملة عن نتائج الانتخابات العامة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وناقش إنشاء حكومة مؤقتة وما ينطوي عليه ذلك من مهام تشمل إنشاء الوزارات، وإنشاء خدمة مدنية محلية تنفيذية، وتوفير

(٢٤٥) ، الصفحات ٢-٥؛ و S/PV.4454، الصفحات ٢-٤.

(٢٤٦) S/PV.4430، الصفحتان ٨-٩.

(٢٤٧) S/2001/905.

(٢٤٨) S/PV.4430، الصفحتان ٩-١٠.

(٢٤٩) S/PV.4454، الصفحة ٢١.

(٢٤٤) انظر S/2002/62، الفقرة ١٥، لإلقاء نظرة عامة على السلطات المحتفظ بها.

المقرر المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٥١٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٩٨ (٢٥٣)، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية عن آخر التطورات في كوسوفو قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وبعد ذلك أدلى بيانات جميع أعضاء المجلس، وممثل إسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) (٢٥٤) ونائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأشار الأمين العام المساعد في إحاطته الإعلامية إلى استمرار الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لإشراك صرب كوسوفو في الحكومة. وفيما يتعلق بمسألة العائدين، أفاد بأن البعثة تقوم بالتخطيط لعمليات العودة إلى ٢٥ موقعا مختلفا في جميع أنحاء كوسوفو، بينما يجري بالفعل اتخاذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تشجيع المصالحة وتهيئة مناخ مؤات للعودة. وعلى الرغم من استمرار الهجمات على طوائف الأقليات، فقد تحسنت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو (٢٥٥).

وشدد نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الحاجة الملحة إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق حقا. وأشار إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتحقيق هذه الغاية، وحث المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على المساعدة في الجهود

(٢٥٣) في الجلسة ٤٤٧٥، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، جرت مناقشة بناءة بين المجلس، ووزير الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وممثلي كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه)، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

(٢٥٤) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا أيضا عن تأييدها لهذا البيان.

(٢٥٥) S/PV.4498. الصفحات ٢-٧.

الوحيد للنظر في مستقبل وضع كوسوفو ومتوهيا في المستقبل، (٢٥٠).

وفي الجلسة ٤٤٧٣ (٢٥١)، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وجه الرئيس (المكسيك) بيانا باسم المجلس (٢٥٢)، قام المجلس فيه، في جملة أمور، بما يلي:

لاحظ التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك افتتاح الجمعية الوطنية لكوسوفو عقب إجراء الانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في كوسوفو؛

دعا الممثلين المنتخبين في كوسوفو لكسر الجمود الذي يكتنف تشكيل الهياكل التنفيذية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وإلى السماح لهذه المؤسسات بأداء وظائفها، وفقا للإطار الدستوري ونتيجة الانتخابات، التي أعربت عن إرادة الناخبين؛

أيد تطوير التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثلين المنتخبين والسلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذكر أن هذا التعاون له أهمية حيوية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

أكد من جديد الأهمية الأساسية لسيادة حكم القانون في عملية التطور السياسي في كوسوفو وأدان أية محاولة لتقويضه؛

أيد جميع الجهود التي تبذلها البعثة، بالتعاون مع قوة كوسوفو ودائرة الشرطة في كوسوفو، من أجل مكافحة جميع أنواع الجرائم والعنف والتطرف.

(٢٥٠) S/PV.4430، الصفحة ٢٥.

(٢٥١) دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمشاركة ولكنه لم يدل ببيان.

(٢٥٢) S/PRST/2002/4.

١٨ آذار/مارس ١٩٩٩، واقترح أن يعالج مجلس الأمن مسألة الإطار الزمني الذي انقضى أجله في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٢٥٨).

وفي الجلسة ٤٥١٨، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢^(٢٥٩). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن تشكيل الحكومة كان خطوة هامة إلى الأمام على سبيل تنفيذ واحدة من المهام الجوهرية التي نص عليها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وشجع الكيان السياسي لصرب كوسوفو على المشاركة في الحكومة والعمل من أجل تحسين الطائفة الصربية في كوسوفو من الداخل. وأبرز الأمين العام أن هناك حاجة إلى وجود خريطة طريق سياسية للبعثة والمؤسسات الانتقالية على حد سواء، وذكر أنه طلب إلى ممثله الخاص أن يضع نقاطا مرجعية يمكن بها قياس ما يحرز من تقدم في المجالات الحاسمة المتمثلة في سيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة، والاقتصاد، وحرية التنقل، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والمساهمات في الاستقرار الإقليمي.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام. وأدلى ببيانات ممثلو إسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٢٦٠)) وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس.

(٢٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-١٩.

(٢٥٩) S/2002/436.

(٢٦٠) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا أيضا عن تأييدها لهذا البيان.

المبدولة، وحذر من العواقب في حال ما إذا سُمح للجماعات الإرهابية بأن تسود^(٢٥٦).

وفيما يتعلق بمسألة الوضع النهائي لكوسوفو، أكد ممثل الاتحاد الروسي أنه إلى أن يتم تحقيق التعايش في مجتمع متعدد الأعراق في الإقليم، من غير المجدي بل ومن الخطير سياسيا البدء بالنظر في تلك المسألة. وبالإشارة إلى العديد من المشاكل التي يتعين حلها على وجه السرعة، اقترح، وأيده في ذلك كثير من المتكلمين، أن يجري مجلس الأمن استقصاء شاملا لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بمشاركة الممثل الخاص^(٢٥٧).

وأشار ممثل سنغافورة إلى أن المجلس يناقش مسألة كوسوفو بصورة دورية أكثر من أي مشكلة أخرى، ونوه إلى ضرورة اتباع نهج أكثر تركيزا فيما يتعلق بإنجازات عمل المجلس وإخفاقاته في كوسوفو من أجل تجنب قيام أطراف أخرى بهذا التقييم. وشدد على أنه بالنظر إلى أن ولاية البعثة غير عادية بمعنى أنها أبدية، في حين أن ولاية أي عملية أخرى لحفظ السلام يكون لها إطار زمني محدد بدقة، فمن الضروري للمجلس أن يجري استعراضا منتظما لأنشطتها. وفي هذا السياق، أعرب الممثل عن أمله في أن يعالج مجلس الأمن أيضا تسوية مركز كوسوفو في المستقبل بشكل نهائي وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي دعا فيه المجلس البعثة إلى "تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبويه في الحسبان". ووجه الاهتمام إلى أن اتفاقات رامبويه تدعو إلى وضع آلية للتوصل إلى تسوية نهائية في كوسوفو بعد مرور ثلاث سنوات من توقيعها في

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٢٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٠ (الكاميرون)؛ والصفحة ٢٠ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٤ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٧ (المكسيك).

وحذر ممثل الاتحاد الروسي من أن الظروف الضرورية لبدء العملية السياسية ليست متوفرة الآن، وبالتالي فأى عمل من الأعمال المتعجلة لن يؤدي إلا إلى زعزعة الحالة في كوسوفو وفي المنطقة^(٢٦٤). وأعلن ممثل ألبانيا أن أي أفكار قديمة عن إقامة صربيا الكبرى أو كرواتيا الكبرى أو ألبانيا الكبرى قد عفى عليها الزمن وينبغي ألا يبيها أحد^(٢٦٥).

وفي الجلسة ٤٥١٩، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه^(٢٦٦). وأدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس^(٢٦٧)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بالتقدم المحرز في تشكيل الهيئات التنفيذية للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، لتشمل ممثلين لجميع الطوائف؛ دعا قادة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي إلى إظهار التزامهم وإلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن، والعودة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وإنشاء مجتمع عادل متعدد الإثنيات ينعم فيه جميع سكان كوسوفو بالتعايش السلمي وحرية التنقل؛

رحب بقرار حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نقل السجناء من ألبان كوسوفو لتحتفظ عليهم البعثة.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٤٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٥٣٣، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى

وأشار الممثل الخاص، في إحاطته الإعلامية، إلى أن البعثة قد دخلت في مرحلة جديدة. وأكد على ضرورة نقل السلطة إلى الحكومة المؤقتة في كوسوفو، وإقناع الكوسوفيين بالنظر إلى ما وراء كوسوفو، إلى بلغراد وإلى المنطقة. ولتحقيق تلك الأهداف، حدد الممثل الخاص مجموعة من الأولويات، مع التشديد على الحاجة إلى تعزيز موثوقية المؤسسات وضمها تابعها المتعدد الأعراق؛ وتعزيز الاقتصاد من خلال إيجاد فرص العمل والخصخصة؛ ومواصلة تعزيز سيادة القانون؛ والتركيز على الجهود الرامية إلى تيسير العودة. وفيما يتعلق بنقل المسؤوليات من البعثة إلى المؤسسات المؤقتة، أشار إلى أنه ينبغي تحقيق المعايير التالية قبل البدء بإجراء مناقشة تتعلق بمركز كوسوفو: وجود مؤسسات فعالة وتمثيلية وعاملة؛ وإنفاذ حكم القانون؛ وتأمين حرية التنقل؛ واحترام حق جميع أبناء كوسوفو في البقاء والعودة؛ ووضع أساس سليم لاقتصاد السوق؛ ووضوح سندات الملكية؛ وإجراء حوار طبيعي مع بلغراد؛ وخفض وتحديد عدد فيلق حماية كوسوفو تمشيا مع ولايته^(٢٦١).

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لأولويات البعثة التي وضعها الممثل الخاص وأثنوا على جهوده من أجل إعداد المعايير التي طلبها الأمين العام^(٢٦٢).

ورأى ممثل سنغافورة، رغم تحذيره من الانسحاب المبكر لبعثة الأمم المتحدة، أن فشل المجلس في معالجة مسألة المركز النهائي يسهم في الحالة غير المستقرة في كوسوفو ويعيق الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة^(٢٦٣).

(٢٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٢٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٢٦٦) S/2002/436.

(٢٦٧) S/PRST/2002/11.

(٢٦١) S/PV.4518، الصفحات ٢-٤.

(٢٦٢) S/2002/436، الفقرة ٥٤.

(٢٦٣) S/PV.4518، الصفحة ١٤.

دعا قادة كوسوفو المنتخبين إلى تركيز انتباههم على المسائل
العاجلة الخاضعة لمسئوليتهم وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار
الدستوري؛

كرر تأكيد تأييده الكامل للممثل الخاص للأمين العام؛
حث قادة كوسوفو على التعاون الوثيق مع بعثة الأمم
المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو،
من أجل تعزيز مستقبل أفضل لكوسوفو وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

المداولات المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (الجلسات ٤٥٥٩ و ٤٥٩٢ و ٤٦٠٥)

في الجلسة ٤٥٥٩، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه
٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين
العام لعمليات حفظ السلام بشأن التطورات الأخيرة في
كوسوفو. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات
ممثلو إسبانيا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٢٧٣)) وجمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية.

وتناول وكيل الأمين العام في الإحاطة الإعلامية التي
قدمها التطور الطيب للغاية المتمثل في الانتهاء من تشكيل
حكومة كوسوفو التي تولى اثنان من ممثلي صرب كوسوفو
مناصب فيها^(٢٧٤).

وأعرب المتكلمون مجددا عن تأييدهم لتحديد الممثل
الخاص المعايير التي يمكن بواسطتها قياس التقدم المحرز في
المجالات الحاسمة للحكومة الديمقراطية المؤقتة في كوسوفو.

المشاركة فيها، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل
الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات في
كوسوفو. ولم يدل ببيانات في تلك الجلسة.

ووجه وكيل الأمين العام اهتمام المجلس، في إحاطته
الإعلامية، إلى مشروع برنامج حكومة كوسوفو الذي
يتوخى الأولويات التالية: ترسيخ الهياكل الديمقراطية؛
وتحسين التعليم والرعاية الصحية؛ وتعزيز التنمية الاقتصادية
وحماية حقوق المجتمعات المحلية ومصالحها؛ والتكامل
الإقليمي، بما في ذلك إجراء حوار هادف مع السلطات.
وأعرب عن أسفه لأن صرب كوسوفو لم يقدموا أي
مرشحين للمناصب الحكومية الثلاثة المخصصة لهم، الأمر
الذي يعني أن صرب كوسوفو ما زالوا لا يشكلون جزءا من
عملية صنع القرار، ولم يشاركوا في المحادثات بشأن برنامج
الحكومة^(٢٦٨).

وفي الجلسة ٤٥٤٣^(٢٦٩)، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو
٢٠٠٢، أدلى الرئيس (سنغافورة) ببيان بالنيابة عن
المجلس^(٢٧٠)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أكد من جديد قراراته وبياناته السابقة ذات الصلة المتعلقة
بكوسوفو، لا سيما بياني رئيسه المؤرخين ٧ آذار/مارس ٢٠٠١^(٢٧١)
و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٢٧٢)؛

(٢٦٨) S/PV.4533، الصفحات ٢-٥.

(٢٦٩) دُعي ممثلو ألمانيا وإيطاليا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحضور الجلسة ولكنهم
لم يدلوا بأي بيانات.

(٢٧٠) S/PRST/2002/16.

(٢٧١) S/PRST/2001/7؛ انظر الفرع ٣٠ ج أعلاه.

(٢٧٢) S/PRST/2001/34.

(٢٧٣) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية
التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا
وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

(٢٧٤) S/PV.4559، الصفحات ٢-٦.

أن المعايير تسمح بقياس التقدم المحرز وبتخاذ قرار في نهاية المطاف، عندما يجين الوقت المناسب، بالبدء في عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، تمشيا مع الفقرة ١١ (هـ) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونوه الممثل الخاص إلى أنه بالرغم من أنه لا يمكنه القول بما سيكون عليه وضع كوسوفو في المستقبل، فإنه يمكنه القول بأنه لن تكون هناك تجرئة، ولا تقسيم إلى كاتونات، ولا عودة إلى الأمر الواقع السائد قبل عام ١٩٩٩^(٢٧٨). واقترح أن يقوم المجلس بزيارة إلى كوسوفو في سياق الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ليقف المجلس بنفسه على مدى التقدم الذي يجري إحرازه والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به^(٢٧٩).

ورحب معظم المتكلمين بالتطورات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام، وأعربوا عن التقدير والدعم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتحقيق هذه الغاية. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلقهم إزاء البطء في عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، ولكنهم وجدوا ما يطمئن مع ذلك في الأجواء الأكثر ملاءمة وفي التزام البعثة بتحقيق العودة المستدامة خلال العام.

وفيما يتعلق بوضع كوسوفو في المستقبل، أعرب نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن تأييده لما قاله الممثل الخاص من أنه لا ينبغي مناقشة الوضع النهائي حتى يتم التوصل إلى بعض المعايير، وأشار إلى أن السياسيين ينبغي أن يأخذوا بعين الاعتبار استقرار المنطقة وألا يتوصلوا إلى قرار بشأن المركز النهائي إلا بعد إقامة مجتمع متعدد الأعراق بصورة حقيقية في كوسوفو^(٢٨٠).

غير أن ممثل الاتحاد الروسي أكد من جديد موقف وفده والتفاهم الذي تم التوصل إليه سابقا مع الممثل الخاص على أن المعايير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر خريطة طريق من أي نوع لاستقلال كوسوفو^(٢٧٥).

وفي الجلسة ٤٥٩٢، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن البعثة المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢^(٢٧٦). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن تشكيل الحكومة بمشاركة صرب كوسوفو يمثل خطوة هامة نحو إنشاء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ومن شأن الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها أن تتيح فرصة هامة لتدعيم الهياكل الديمقراطية المنتخبة. وقال إن تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو لا يزال يشكل أولوية عالية. وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بتحقيق العودة المستدامة خلال العام وتحسين الظروف المعيشية لطوائف الأقليات.

وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو ألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدانمرك (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٢٧٧).

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذين أبلغ المجلس عن التقدم المحرز بشأن المعايير المشار إليها في إحاطته الأخيرة. وأبلغ المجلس أن رسالة البعثة هي "المعايير قبل المركز"، الذي أحرز بعض التقدم نحوه. وأشار علاوة على ذلك إلى

(٢٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٧٦) S/2002/779.

(٢٧٧) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٢٧٨) S/PV.4592، الصفحات ٢-٦.

(٢٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

(٢٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي، وحذا حذوه ممثلا
بلغاريا والجمهورية العربية السورية^(٢٨٤)، إلى أن قيام المجلس
بزيارة إلى كوسوفو وبلغراد بعد إجراء الانتخابات البلدية في
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ستكون جيدة التوقيت
لتقييم التقدم المحرز والتعرف على الحالة في الميدان على النحو
الذي اقترحه الممثل الخاص^(٢٨٥).

المقرر المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٣٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٣٣، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
للمشاركة فيها، أدلى الرئيس (الكاميرون) ببيان باسم
المجلس^(٢٨٦)، قام المجلس فيه، في جملة أمور، بما يلي:

أكد من جديد التزامه المستمر بالتنفيذ الكامل والفعال لقرار
المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو، وأشاد بالممثل الخاص للأمن
العام وقائد الوجود الأمني الدولي في كوسوفو لما يبذلانه من جهود
متواصلة من أجل بلوغ هذه الغاية، وأهاب بمؤسسات الحكم الذاتي
المؤقتة والقادة المحليين وسائر الأطراف المعنية أن تتعاون معهما تعاوناً
كاملاً؛

رحب بالتقدم المحرز في الإعداد للانتخابات البلدية في
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ودعا جميع من لهم صلاحية
التصويت، بمن فيهم المتمون لطوائف الأقليات، إلى اغتنام هذه الفرصة
لتمثيل مصالحهم على النحو السليم، عن طريق المشاركة في
الانتخابات؛

وفي الجلسة ٤٦٠٥، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام
المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن التطورات الأخيرة في
كوسوفو. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات
ممثلو أوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد
الأوروبي^(٢٨١)).

وتناول الأمين العام المساعد في الإحاطة التي قدمها
تفاصيل عن التطورات في المجالات ذات الأولوية للبعثة،
بما في ذلك بناء المؤسسات الديمقراطية العاملة والإعداد
لانتخابات البلدية. وفيما يتعلق بعودة الأشخاص المشردين
داخليا، أشار إلى الزيادة الكبيرة في أعداد العائدين تلقائيا،
التي أدت في بعض الحالات إلى العنف. وشدد على أن العودة
الجماعية المصطنعة غير ممكنة، وأشار إلى أن سياسة البعثة
تقوم على حق الأشخاص في العودة بصورة منظمة وبطريقة
مستدامة^(٢٨٢).

ولاحظ معظم المتكلمين مع الارتياح الخطوات
الإيجابية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في عملية إقامة
المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو. ومن ناحية أخرى، أكد
ممثل الاتحاد الروسي أنه ما زال أمام السلطات المحلية طريق
طويل قبل أن يتكلم المجلس بشكل جدي عن توطيد الأعمال
اليومية لمؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو، وعن مبدأ
تعددية الأعراق^(٢٨٣).

(٢٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة
١٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٢٢ (بلغاريا).

(٢٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢٨٦) S/PRST/2002/29.

(٢٨١) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية
التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا
وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٢٨٢) S/PV.4605، الصفحات ٢-٧.

(٢٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

أن الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر جرت "وفقاً لمبادئ مجلس أوروبا والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية". كما أشار إلى انخفاض مشاركة الطائفة الصربية في كوسوفو^(٢٨٩).

واتفق معظم المتكلمين مع تقرير الأمين العام. وشدد ممثل الاتحاد الروسي، وحذا حذوه معظم المتكلمين، على الأهمية الرئيسية لتعزيز التعاون البناء بين قيادة بعثة الأمم المتحدة وبلغراد من أجل حل المشاكل الكثيرة المستمرة في تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٢٩٠). وأكدت ممثلة الدانمرك، متكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أنه يلزم تناول الوضع النهائي لكوسوفو في الوقت المناسب تمشياً مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٢٩١).

وأثار ممثل اليابان مسألة بعثات مجلس الأمن، ولاحظ أن المجلس قد قرر إيفاد بعثة ثالثة إلى كوسوفو. ورغم تسليمه بأهمية هذه البعثات، أشار الممثل إلى ضرورة أن تناقش تكلفتها ومعايير تقرير زمان ومكان إرسالها، فضلاً عن تكوينها، بطريقة شفافة^(٢٩٢).

وفي الجلسة ٤٦٧٦، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمشاركة فيها، لم يجر الإدلاء بأي بيانات. وأدرج المجلس في جدول أعماله تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو وبلغراد، التي اضطلع بها في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(٢٩٣). وبوجه عام، أشارت البعثة إلى التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤

أعرب عن إيمانه الراسخ بأن المشاركة على نطاق واسع في التصويت أمر أساسي لتهيئة الفرصة المثلى لإحراز التقدم مستقبلاً نحو بناء مجتمع متعدد الأعراق يسوده التسامح.

المداولات المؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٤٣ و ٤٦٧٦)

في الجلسة ٤٦٤٣، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢^(٢٨٧). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه على الرغم من أن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ستشكل خطوة هامة إلى الأمام في العملية الديمقراطية، فإنه لا تقل عنها أهمية المشاركة المجدية في الهيئات المنتخبة على الصعيدين المركزي والمحلي من جانب جميع الطوائف في كوسوفو من أجل كفالة نجاح الحوكمة. وأكد الأمين العام أيضاً أهمية سيادة القانون، وأشار إلى التطور الإيجابي فيما يتعلق بدائرة شرطة كوسوفو.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات ممثلو أوكرانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدانمرك (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٢٨٨) واليابان.

ولاحظ وكيل الأمين العام، في إحاطته الإعلامية، أن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمجلس الأوروبي قد أكدت

(٢٨٩) S/PV.4643، الصفحات ٢-٧.

(٢٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٢٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٢٩٣) S/2002/1376.

(٢٨٧) S/2002/1126.

(٢٨٨) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

كوسوفو بشكل نهائي، ولكن الوقت قد حان لإرساء أسس العملية السياسية التي ستحدد هذا المركز في نهاية المطاف^(٢٩٧).

وأعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء الإعلانات الانفرادية الصادرة والمبادرات التي يتخذها البعض في كوسوفو وفي المنطقة بشأن وضع كوسوفو في مخالفة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي ضوء هذه التطورات المثيرة للقلق، شدد معظم المتكلمين على أن الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في النقاط المرجعية هو شرط أساسي لتناول مسألة المركز النهائي على نحو سليم، عملاً بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأعرب ممثل باكستان عن الأمل في أن تستند العملية السياسية، عندما يجين أوانها، إلى التشاور مع جميع من يعينهم الأمر، ولا سيما شعب كوسوفو، وأن تكفل حقوقه الأساسية، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة^(٢٩٨).

وأكد ممثل صربيا والجبل الأسود أن الالتزامات والقوانين الدولية المتعلقة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستظل سارية، في ظل اعتماد الميثاق الدستوري الجديد لصربيا والجبل الأسود^(٢٩٩). ودعا الممثل إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الفقرة ٩، التي تحدد مسؤوليات الوجود الأمني الدولي الذين سيتم نشره والعمل في كوسوفو^(٣٠٠).

وفي الجلسة ٤٧٠٣، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(٣٠١).

(١٩٩٩)، وإلى تقييمها الحالة في كوسوفو بأنها لا تزال هشة، والحاجة إلى مزيد من العمل للوصول إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية، على أساس التقرير السالف الذكر، قدمها رئيس بعثة مجلس الأمن (النرويج)^(٢٩٤).

المقرر المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٠٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧٠٢، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(٢٩٥). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه تحققت إنجازات كبيرة قرب نهاية العام ٢٠٠٢، ومنها الانتخابات البلدية الثانية في كوسوفو والبدء في تسليم زمام العملية الانتخابية للسيطرة المحلية. ومع ذلك، أشار إلى أن كوسوفو ما زالت بعيدة عن بلوغ فرادى المعايير بموجب مبدأ "المعايير قبل تحديد المركز". وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء العنف بين طائفة كوسوفو الألبانية وكذلك استمرار العنف المرتكب ضد الطائفة الصربية في كوسوفو.

وفي تلك الجلسة، عقب إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو صربيا والجبل الأسود والنرويج واليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٢٩٦).

وأشار الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية، في جملة أمور، إلى أن عام ٢٠٠٣ لن يكون عام حسم مركز

(٢٩٧) S/PV.4702، الصفحة ٦.

(٢٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٩٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٣٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣٠١) S/2003/113.

(٢٩٤) S/PV.4676، الصفحات ٢-٦.

(٢٩٥) S/2003/113.

(٢٩٦) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

متعدد الأعراق، مع تهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا.

المداولات المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل إلى
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
(الجلسات ٤٧٨٢ و ٤٧٧٠ و ٤٧٤٢ و
٤٨٠٩ و ٤٨٢٣ و ٤٨٥٣)

في الجلسة ٤٧٤٢^(٣٠٣)، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٣٠٤). ولاحظ الأمين العام في تقريره، ضمن جملة أمور، أن من دواعي القلق ميل قادة ألبان كوسوفو المحليين والمؤسستين المؤقتتين إلى التركيز على الرمز والصورة، وقيامهم علنا بتعزيز مراكزهم خلافا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ورحب بنقل المسؤوليات بصورة مستمرة وسريعة إلى المؤسستين المؤقتتين، وأكد أن عملية النقل لن تؤثر على سلطة بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الصلاحيات والمسؤوليات المسندة إلى الممثل الخاص. ودعا الأمين العام جميع القادة المحليين إلى التقيد بدقة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. ولاحظ استمرار حدوث أعمال الترويع والتهديدات والعنف الموجهة ضد الأقليات، ودعا القادة والشعب في كوسوفو إلى وضع حد لهذه الأعمال، والعمل بهمة من أجل إجراء حوار مشترك والمصالحة بين الأعراق. وأثنى الأمين العام على مبادرة ممثله الخاص لبدء الحوار بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المتبادل بين بلغراد وبريشتينا.

(٣٠٣) للمزيد من المعلومات عن المناقشات التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الأول، الفرع ألف، الحالة ٢، فيما يتعلق بالمادة ١(٢) من الميثاق.

(٣٠٤) S/2003/421

وأدى الرئيس (ألمانيا) ببيان باسم المجلس^(٣٠٢)، قام المجلس فيه، في جملة أمور، بما يلي:

أكد مجددا التزامه المستمر بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

أكد كذلك التزامه بالهدف المتمثل في إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو، وطلب إلى جميع الطوائف العمل من أجل تحقيق هذا الهدف والمشاركة بفعالية في المؤسسات العامة وفي عملية صنع القرارات، والاندماج في المجتمع؛

حث على إجراء حوار مباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل ذات الأهمية العملية للجانين؛

أدان أعمال العنف التي ترتكب داخل الطائفة الألبانية بكوسوفو، وكذلك العنف المرتكب ضد الطائفة الصربية بكوسوفو؛

حث المؤسسات المحلية والزعماء المحليين على ممارسة نفوذهم من أجل تهيئة الأجواء اللازمة لسيادة القانون عن طريق إدانة جميع أعمال العنف وعلى العمل بنشاط من أجل دعم الجهود التي تبذلها الشرطة والهيئة القضائية؛

رحب بتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالتطورات الأخيرة في كوسوفو وبالإحاطة المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة فيما يتعلق بتنفيذ النقاط المرجعية لكوسوفو؛

رفض بقوة المبادرات التي تبذل من جانب واحد والتي يمكن أن تعرض الاستقرار وعملية التطبيع للخطر ليس في كوسوفو فحسب بل وفي المنطقة بأسرها؛

دعم الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك في مجالات ذات أولوية مثل إنعاش الاقتصاد عن طريق

الاستثمار، ومكافحة الجريمة والتجارة غير المشروعة، وبناء مجتمع

(٣٠٢) S/PRST/2003/1

وفي الجلسة ٤٧٧٠، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى بيان كل من ممثلي صربيا والجبل الأسود واليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣٠٩)).

وأشار الأمين العام المساعد، في إحاطته الإعلامية، إلى أن البعثة والمؤسسات المؤقتة واصلت جهودها المشتركة لنقل المسؤوليات غير المحتفظ بها إلى تلك المؤسسات. وفي الوقت نفسه، لاحظ أنه ما زال يوجد الكثير مما يتعين القيام به في تطوير مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطية المؤقتة وكفالة الظروف الضرورية للحياة السلمية الطبيعية لجميع سكان كوسوفو. وأشار كذلك إلى أن الضغط السياسي على بعثة الأمم المتحدة قد ارتفع بدرجة كبيرة مع المحاولات الرامية إلى تحدي دورها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري^(٣١٠).

وذكر ممثل فرنسا أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في كوسوفو على أساس إجراءات أحادية تتنافى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو التحدي لسلطة البعثة وقوة كوسوفو^(٣١١).

ورأى ممثل بلغاريا أن الكلمة الأخيرة بشأن الوضع في كوسوفو ينبغي أن تُمنح للأمم المتحدة، امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٣١٢).

وفي تلك الجلسة، التي أدلى فيها ببيانات جميع أعضاء المجلس، ومثلو ألبانيا وصربيا والجبل الأسود واليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣٠٥))، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، استنادا إلى تقرير الأمين العام المذكور أعلاه.

ورحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في عملية نقل المزيد من السلطات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو.

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن عملية تسليم السلطة لا ينبغي بحال من الأحوال أن تقوّض تقرير المبدأ فيما يتعلق بمركز الإقليم، إذ ينبغي اتخاذ قرار في هذا الصدد في مرحلة لاحقة، "في امتثال صارم" لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٣٠٦).

وفيما يتعلق بمسألة المركز النهائي، أعرب ممثل باكستان عن اعتقاده بأن حل تلك المسألة ينبغي أن يمثل مركز الاهتمام الرئيسي لأعمال المجلس في جميع الحالات ما عدا الاستثنائية منها^(٣٠٧).

وقال عدة متكلمين إن حل مسألة المركز، بطريقة أو بأخرى، على نحو متعجل لن يحل المشاكل الأساسية لكوسوفو والمنطقة ككل، وذلك لأن هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه فيما يتعلق بتطبيق المعايير التي حددها الممثل الخاص^(٣٠٨).

(٣٠٩) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٣١٠) S/PV.4770، الصفحات ٢-٦.

(٣١١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٠٥) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والنرويج وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٣٠٦) S/PV.4742، الصفحة ١٣.

(٣٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٣٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٢ (بلغاريا).

أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق قدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، على النحو المطلوب. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا تزال توجد تحديات رئيسية. وفي هذا الصدد، ما زالت سياسة "المعايير قبل المركز" تمثل المبدأ الذي يسترشد به في أنشطة البعثة. وفيما يتعلق بنقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة في كوسوفو، استمرت جمعية كوسوفو في إظهار الميل إلى تجاوز دورها المؤسسي المنصوص عليه كهيئة تشريعية مما يخرج بشكل واضح عن نطاق اختصاصها بموجب الإطار الدستوري. ولاحظ الأمين العام أن هناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به بشأن مسألة العائدين وإعادة الإدماج. وقال إن البعثة في تنفيذها لولايتها وتوجيهها العملية السياسية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ظلت تواجه ضغوطا سياسية متزايدة ومتنافسة، ودعوات انفرادية من ألبان كوسوفو و صرب كوسوفو وبلغراد للأخذ بِنُهْج يستبعد كل منها الآخر بالنسبة لمستقبل كوسوفو.

وفي تلك الجلسة، التي أدلى فيها بيانات، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، ممثلو ألبانيا وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٣١٨) و صربيا والجبل الأسود واليابان، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص.

وفي إحاطته الإعلامية، أجمل الممثل الخاص التقدم الذي أحرزته الحكومة المؤقتة في كوسوفو نحو تنفيذ المعايير. ورغم تسليمه بأن بعض التقدم قد أحرز، فقد أشار إلى أن الخطاب السياسي في كوسوفو على كلا الجانبين الألباني والصربي، على حد سواء، قد أصبح عدائيا بشكل أكثر بينما يقوم كل من الجانبين بتحديد موقفه مسبقا بشأن مركز

ونظر ممثل إسبانيا بعين القلق البالغ إلى موقف زعماء ألبان كوسوفو، الذين يشجعون علنا، وباستمرار، مواقف تتعارض مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٣١٣).

وأعرب ممثل باكستان عن الأمل في أن يبدأ في مرحلة مبكرة إحراز تقدم في مسألة الوضع النهائي، وأضاف أنه لا يمكن أن يكون هناك أي استثناء أو إعفاءات خاصة في تطبيق مبدأ تقرير المصير^(٣١٤).

وأعلن ممثل ألمانيا أن مسألة المركز سيجري تناولها في الوقت المناسب وعن طريق العملية المناسبة. وأكد أن المجلس وحده هو الذي يملك السلطة لتقييم تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن له الكلمة الأخيرة في تسوية مسألة المركز. وأضاف أنه لا يمكن قبول أي تحرك أو ترتيب انفرادي يُقصد به تحديد مركز كوسوفو مقدما، سواء بالنسبة لكوسوفو كلها أو لأجزاء منها^(٣١٥).

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن عملية نقل السلطات لا يمكن أن تحل بأي حال من الأحوال محل القرار الرئيسي من حيث المبدأ بشأن مركز الإقليم، الذي يجب تناوله في مرحلة لاحقة، وعلى أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) حصرا^(٣١٦).

وفي الجلسة ٤٧٨٢، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣^(٣١٧). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه على الرغم من أن كوسوفو قد

(٣١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٣١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٣١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٣١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٣١٧) S/2003/675.

(٣١٨) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(١٩٩٩) على جميع الأطراف والجماعات العرقية؛ واضطلاع مسؤولي إنفاذ القانون الدوليين بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية وتقديم مقترفيها إلى العدالة؛ والقيام بتزاع السلاح الشامل؛ والتحقيق الشامل في الجرائم التي ارتكبتها أعضاء في فيلق حماية كوسوفو بما يؤدي إلى إلغائه؛ وإصدار المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحق مرتكبي الجرائم الحرب وتسليمهم إلى لاهاي^(٣٢١)

وأدان جميع المتكلمين هجوم غورازديفاك وأعربوا عن الأمل في أن تبذل بعثة الأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص الجديد، قصارى وسعها لإلقاء القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة. وأكد المتكلمون مجددا التزامهم بالتعددية العرقية في كوسوفو وأكدوا أنه لا يمكن السماح لأعمال العنف ذات الدوافع العرقية بأن تعرقل عملية المصالحة، وعودة اللاجئين والحوار المقبل بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، أعرب المتكلمون عن دعمهم المتواصل لمبدأ "المعايير قبل المركز".

وفيما يتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل، أشار ممثل ألمانيا إلى أنه يجب على جميع الأطراف أن تفهم أنه ليس هناك عمل انفرادي يمكن أن يغير مركز كوسوفو حسبما تحدد في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأنه لا يمكن إجراء مناقشة بشأن مسألة المركز قبل استيفاء المعايير^(٣٢٢).

وفي الجلسة ٤٨٢٣، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وبعد ذلك أدلى ببيانات

كوسوفو في المستقبل. وفي هذا الصدد، شدد الممثل الخاص على ضرورة أن يعمل الطرفان على تعزيز الثقة^(٣١٩).

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم للنقل التدريجي للاختصاصات غير المحتفظ بها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعن إدراكهم أنه ما زال هناك الكثير من العمل فيما يتعلق بتنفيذ المعايير وفقا لمبدأ "المعايير قبل المركز".

وفي رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى الرئيس^(٣٢٠)، طلب ممثل صربيا والجبل الأسود عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر في آخر التطورات في كوسوفو وميتوهيا، ولا سيما الهجوم الإرهابي المزعوم في قرية غورازديفاك في منطقة بيتش، مما أسفر عن مقتل طفلين صربيين وإصابة آخرين في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وفي الجلسة ٤٨٠٩، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ استجابة للطلب الوارد في الرسالة المذكورة أعلاه، التي أدرجت في جدول الأعمال، استمع المجلس إلى بيان أدلى به نائب رئيس وزراء صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، وأعقب ذلك بيانات أدلى بها أعضاء المجلس.

وأحاط نائب رئيس الوزراء المجلس علما بشأن الهجوم الذي وقع في غورازديفاك على النحو المبين في الرسالة المذكورة أعلاه. ووجه اللوم بشأن الهجوم إلى "المتطرفين والإرهابيين الألبان"، الذين يسعون لطرد جميع الصرب من كوسوفو وميتوهيا وتثبيط اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو قد أصبحتا "رهينتين" لدى أقلية ألبانية مصممة وحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير "قوية وحاسمة" من أجل ضمان التنفيذ العادل للقرار ١٢٤٤

(٣٢١) S/PV.4809، الصفحات ٣-٦.

(٣٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٣١٩) S/PV.4782، الصفحات ٣-٦.

(٣٢٠) S/2003/815 (٣٢٠)

وفي الجلسة ٤٨٥٣، المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وممثلو ألبانيا وأوكرانيا وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي^(٣٢٦)) وصربيا والجبل الأسود واليابان. وأدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣^(٣٢٧). ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن البعثة استمرت في إحراز تقدم في إيجاد قدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأضاف أن الممثل الخاص، فيما يتعلق بإطار تنفيذ ولاية البعثة، واصل العمل ضمن الإطار الذي توفره سياسة "المعايير قبل تحديد المركز". وبينما طرأت أمارات تحسن ملحوظ في التنسيق الداخلي لعملية صنع السياسات والتشريعات وفعاليتها داخل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت، فلا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل كفالة مستويات ملائمة من تمثيل الأقليات وخلق قرص العمل على الصعيد المركزي والمحلي للحكومة. واستطرد قائلاً إن الحالة الأمنية ظلت تدعو للقلق بسبب عدد من الحوادث الخطيرة المتعلقة بالأقليات. ونوه الأمين العام إلى أن مثله الخاص قد جعل إحدى أولوياته الرئيسية إقامة حوار مباشر، وهو أحد المعايير الثمانية المحددة، بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك بين بريشتينا وبلغراد، ودعا الجانبين إلى بذل قصارى وسعهما لضمان أن تؤدي المحادثات التي بدأت في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أعمال ملموسة تفضي إلى تحسن ملموس في الحياة اليومية للسكان.

ممثلو ألبانيا وإيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣٢٣)) وصربيا والجبل الأسود، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس.

وأشار الأمين العام المساعد في إحاطته الإعلامية، في جملة أمور، إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير السابق اتسمت بوقوع عدد من الهجمات العنيفة وحوادث إطلاق النار في جميع أنحاء كوسوفو، استهدفت في المقام الأول الطائفة الصربية في كوسوفو، فضلا عن سلطات إنفاذ القانون التابعة للبعثة. وأثارت الأحداث السالفة الذكر مزيدا من مشاعر انعدام الأمن بين صرب كوسوفو وظهرت بوادر على زيادة التوتر بين الفئات العرقية. وفيما يتعلق بإطار سياسة "المعايير قبل المركز"، قال إن الممثل الخاص أعاد تأكيد التزام البعثة بتحقيق هذه الغاية وتركيزها على إحراز تقدم نحو تحقيق النقاط المرجعية للتنفيذ تلك السياسة^(٣٢٤).

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن التعليقات أو الإعلانات الانفرادية لحكومات البلدان المجاورة أو الأطراف داخل كوسوفو بشأن مستقبل كوسوفو سابقة لأوانها وغير مفيدة. وفي هذا السياق، أضاف الممثل أن المحاولات الرامية إلى الحكم مسبقا على المركز النهائي لن تؤدي إلا لصرف الانتباه عن العمل المهم الحالي المتمثل في تطبيق المعايير وبدء الحوار المباشر بشأن المسائل العملية، وهو ما ينبغي التركيز عليه^(٣٢٥).

وأكد عدة متكلمين مجددا تأييدهم للسياسات التي تعززها البعثة وفقا لمبدأ "المعايير قبل المركز".

(٣٢٦) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٣٢٧) S/2003/996.

(٣٢٣) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٣٢٤) S/PV.4823، الصفحات ٢-٦.

(٣٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩-١٠.

المؤسسات المؤقتة، على النحو الوارد في الفصل ٥ من الإطار
الدستوري، وبدء الحوار المباشر بشأن المسائل العملية بين
بريشتينا وبلغراد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٨٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٨٨٠، المعقودة في ١٢ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٣، التي دُعي ممثل صربيا والجبل الأسود
للمشاركة فيها، لم يدلّ ببيانات. وأدى الرئيس (بلغاريا)
بيان باسم المجلس^(٣٢٩)، قام فيه المجلس، في جملة أمور،
بما يلي:

رحب ببدء آلية الاستعراض التي تعطي زحما جديدا لتنفيذ
سياسة "المعايير قبل تحديد المركز" التي صممت أساسا لمن أجل
كوسوفو؛

حث المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على المشاركة الكاملة
في العملية والبرهنة على التزامها بها؛

أيد وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" وأكد من جديد
عزمه على مواصلة النظر في التقارير العادية للأمين العام فيما يتعلق
بالتقدم الذي تحرزه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة صوب تلبية المعايير؛
دعم إمكانية إجراء استعراض شامل للتقدم الذي أحرزته
المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير؛

أكد على أن إحراز مزيد من التقدم صوب عملية ترمي إلى
تحديد مركز كوسوفو في المستقبل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)
سيتوقف على النتيجة الإيجابية للاستعراض الشامل؛

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية
قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي اعترف بأنه على
الرغم من التحسينات الكبيرة في الحالة الأمنية العامة في
معظم أنحاء كوسوفو، فقد كان للعنف بين الطوائف العرقية
خلال الصيف أثر خطير على مفهوم الأمن داخل طوائف
الأقليات. وشدد على أنه لا ينبغي السماح لتلك الحوادث
بأن تعيق الاتجاهات الإيجابية في العودة، وأعرب عن ترحيبه
بالرسالة المفتوحة التي وقعتها المؤسسات المؤقتة وتحت فيها
الأشخاص المشردين داخليا على العودة، وبتخصيص
المؤسسات المؤقتة موارد كبيرة في الميزانية لتمويل مشاريع
العودة. وأشار الممثل الخاص إلى أن الأمن وسيادة القانون
ما زالا يحظيان بالأولوية القصوى. وأبلغ المجلس بأن بدء
الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد في فيينا في ١٤ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بعث بإشارات مشجعة إلى إمكانية
إحراز تقدم. وفيما يتعلق بتنفيذ جميع المعايير الثمانية، أشار
الممثل الخاص إلى أن بعثة الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة
شاركتا بكثافة في وضع خطة مشتركة للتنفيذ من شأنها أن
تتيح للمؤسسات المؤقتة الوفاء بالمعايير ضمن الأطر الزمنية
المتفق عليها. وفي مسألة ذات صلة، أشار إلى أن نقل
الاختصاصات المتفق عليه إلى المؤسسات المؤقتة في غير
المجالات المحتفظ بها على وشك الانتهاء. وأشار، في الوقت
ذاته، إلى تزايد المطالبات من جانب قادة كوسوفو بأن تنقل
البعثة أيضا الاختصاصات في المجالات المحتفظ بها^(٣٢٨).

وأكد معظم المتكلمين مجددا دعمهم للأولويات التي
حددها البعثة، وهي النهوض بسيادة القانون والحالة الأمنية،
ولا سيما فيما يختص بطوائف الأقليات؛ وتعزيز حقوق
العائدين والأقليات، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ورحب
غالبيتهم بالاستمرار في نقل الاختصاصات غير المخصصة إلى

(٣٢٩) S/PRST/2003/26

(٣٢٨) S/PV.4853، الصفحات ٢-٦.

وقال ممثل باكستان إن سياسة "المعايير قبل تحديد المركز" التي لم توضع إلا من أجل كوسوفو، ينبغي ألا تشكل سابقة للحالات المماثلة الأخرى، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وذكر أيضا أن المعايير لا ينبغي أن تصبح ذريعة لتجنب معالجة مسألة المركز، التي تمثل المشكلة الأساسية في كوسوفو. وأعرب عن أن تسوية مسألة المركز ينبغي أن تستند إلى رغبات شعب كوسوفو، وفقا لمبدأ تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تلي في الوقت نفسه مصالح جميع سكان كوسوفو ورفاههم^(٣٣٢).

وشدّد ممثل صربيا والجبل الأسود على أن آلية من هذا القبيل لاستعراض تنفيذ المعايير يجب أن تتيح المشاركة المنتظمة والنشطة من جانب صربيا والجبل الأسود التي تمثل سيادتها على كوسوفو وسلامتها الإقليمية عنصريين أساسيين من عناصر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(٣٣٣).

هاء - إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان

الإجراءات الأولية

المداولات المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير و
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (الجلسة
٤١٠٥ و ٤١٦٤)

في الجلسة ٤١٠٥، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض، البند المعنون "إحاطة إعلامية من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان". واستمع

أكد من جديد دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام، ودعا المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وكافة الجهات المعنية إلى التعاون التام معه.

المداولات المؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٨٦)

في الجلسة ٤٨٨٦، المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تلقى المجلس إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى بيانات ممثلو ألبانيا وإيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣٣٠))، وصربيا والجبل الأسود.

وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في جملة أمور، إلى أنه، رهنا بمدى التقدم المحرز نحو بلوغ المعايير، حسبما يتم تقييمه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيجرى في حوالي منتصف عام ٢٠٠٥ استعراض عام للتقدم الذي تحرزته المؤسسات المؤقتة. وأوضح أنه إذا لم تكن المؤسسات المؤقتة قد استوفت المعايير بحلول ذلك الوقت، فقد اقترح أن تُمنح فترة إضافية للعمل على الوفاء بالمعايير. وذكر وكيل الأمين العام بوضوح أنه لم يحدّد أي موعد نهائي واضح لتنفيذ المعايير وأن عملية تحديد المركز في المستقبل لن تبدأ بشكل تلقائي في تاريخ الاستعراض العام^(٣٣١).

وأكد جميع المتكلمين مجددا تأييدهم للبدء في آلية الاستعراض لتنفيذ سياسة "المعايير قبل المركز". وعلى الرغم من أن معظم المتكلمين اعترفوا بإحراز تقدم ملحوظ في كوسوفو، كان الاتفاق عاما على أنه ما زال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بتنفيذ المعايير.

(٣٣٠) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٣٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٣٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٣٣١) S/PV.4886، الصفحات ٢-٨.